التحول من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الأخضر: دراسة تحليلية للتجربة السعودية

Transition from a rentier economy to a green economy: an analytical study of the Saudi experience



د/كريمة قالوز*

جامعة البويرة (الجزائر)

k.galouz@univ-bouira.dz

تاريخ الارسال: 2025/12/26 تاريخ القبول: 2026/05/31 تاريخ النشر: 2026/06/10

ملخص: *يعد التحول من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الأخضر في المملكة العربية السعودية خيارا استراتيجيا يهدف إلى إعادة هيكلة النموذج الاقتصادي القائم على العائدات النفطية نحو تنمية أكثر تنوعا واستدامة. ويرتكز هذا التحول على إطار مفاهيمي يجمع بين تنويع مصادر الدخل، وترشيد استغلال الموارد الطبيعية، ودمج البعد البيئي في السياسات الاقتصادية. وقد اعتمدت المملكة آليات متعددة، أبرزها تطوير مشاريع الطاقة المتجددة، إصلاح سياسات الطاقة، وتشجيع الاستثمار في القطاعات غير النفطية. وأسفرت هذه الجهود عن تقدم ملموس في التنويع الاقتصادي، رغم استمرار تحديات تتعلق بالتحول الهيكلي والاعتماد البنيوي على النفط.*

الكلمات المفتاحية: *التحول الاقتصادي؛ السياسات الخضراء؛ الطاقة المتجددة؛ الاستثمار الأخضر؛ التنمية المستدامة.*

***Abstract**: The transition from a rentier economy to a green economy in Saudi Arabia represents a strategic choice aimed at restructuring an oil-dependent economic model toward more diversified and sustainable growth. This transformation relies on a conceptual framework that integrates income diversification, efficient use of natural resources, and incorporation of environmental considerations into economic policies. The Kingdom has implemented multiple measures, notably the development of renewable energy projects, energy policy reforms, and the promotion of investment in non-oil sectors. These efforts have yielded tangible progress in economic diversification, despite persistent structural challenges and reliance on oil revenues.*

***Key words:** economic transition; green policies; renewable energy; green investment;sustainable development.*

* المؤلف المرسل.

مقدمة:

يشهد العالم في العقدين الأخيرين تحولات اقتصادية وبيئية عميقة، تتطلب إعادة النظر في نماذج التنمية التقليدية، خاصة تلك التي تعتمد بشكل أساسي على الموارد الطبيعية غير المتجددة، مثل النفط والغاز. في هذا السياق، يبرز التحول من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الأخضر كخيار استراتيجي يهدف إلى تحقيق تنمية مستدامة وتنويع مصادر الدخل، وزيادة قدرة الدول على مواجهة تحديات المستقبل الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

تأتي المملكة العربية السعودية في مقدمة الدول التي شرعت في هذا التحول، وقد أطلقت مجموعة من المبادرات والمشاريع التي تهدف إلى إعادة هيكلة اقتصادها الوطني نحو نموذج متنوع ومستدام، يشمل الطاقة المتجددة، كفاءة استغلال الموارد، وتشجيع الصناعات النظيفة والتقنيات الحديثة. إلا أن هذا المسار لا يخلو من التحديات المرتبطة بالبنية الاقتصادية القائمة، والاعتماد البارز على النفط، والحاجة إلى تطوير أطر مؤسسية وتنظيمية تدعم نموذج الاقتصاد الأخضر. وعليه نطرح الإشكالية التالية: ما مدى قدرة المملكة العربية السعودية على إعادة هيكلة نموذجها الاقتصادي القائم على الريع النفطي باتجاه اقتصاد أخضر متنوع ومستدام؟

وتتفرع من هذه الإشكالية مجموعة التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو الإطار المفاهيمي الذي يقوم عليه التحول من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الأخضر؟
- ما هي الآليات التي انتهجتها المملكة العربية السعودية لتبني مسار التحول من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الأخضر؟
- ما هي الإنجازات التي حققتها المملكة العربية السعودية ضمن تجربتها في بناء اقتصاد أخضر، وما هي التحديات التي واجهتها في ذلك؟

انطلاقا من الإشكالية والتساؤلات الفرعية المطروحة، قمنا بصياغة مجموعة من الفرضيات التي تبنى على أساسها هذه الدراسة وهي كما يلي:

- يمكن للمملكة العربية السعودية إعادة هيكلة نموذجها الاقتصادي من الاعتماد على الريع النفطي نحو اقتصاد أخضر متنوع ومستدام، من خلال تنفيذ سلسلة من الإصلاحات المؤسسية والاستثمارات في الطاقة النظيفة والتنويع الاقتصادي.
- يمكن التحول من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الأخضر، من خلال تطبيق إطار مفاهيمي يقوم على التنويع الاقتصادي، الكفاءة البيئية، وتقييم الموارد الطبيعية، بدلا من استنزافها.
- تعتمد المملكة العربية السعودية في مسار التحول الاقتصادي على آليات متعددة، قد تساعد على ترسيخ نموذج اقتصاد أخضر متنوع ومستدام وتحد من ممارسات النمط الاقتصادي الريعي.
- من الممكن أن تحقق المملكة العربية السعودية إنجازات في مساعيها للتحول من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الأخضر، وفي ذات الوقت قد تواجه مجموعة تحديات وجب تكثيف الجهود لمعالجتها.

تم اختيار هذا الموضوع لما يمثله من أولوية استراتيجية، لدراسة قدرة المملكة العربية السعودية على تنويع اقتصادها وتقليل الاعتماد على النفط. كما يتيح فهما عميقا للآليات والسياسات المتبعة لتحقيق التنمية المستدامة وحماية الموارد البيئية. إضافة إلى ذلك، يوفر تحليل الإنجازات والتحديات فرصة لاستخلاص الدروس والتوصيات العلمية لتعزيز مسار التحول الاقتصادي المستقبلية.

اقتضت طبيعة موضوع دراستنا الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث يتيح هذا المنهج فهم وتحليل البنية المفاهيمية لعملية التحول من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الأخضر، وكذا استعراض البيانات والمعلومات المتاحة حول السياسات والمبادرات والمشاريع الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاد الأخضر، ثم تحليلها لتقييم مدى فاعلية هذه الجهود في تحقيق أهداف التنويع الاقتصادي والاستدامة في المملكة العربية السعودية.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل قدرة المملكة العربية السعودية على التحول من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الأخضر، من خلال فهم الإطار المفاهيمي لهذا التحول والآليات المتبعة لتحقيقه. بالإضافة إلى تقييم الإنجازات المحققة والتحديات التي واجهتها المملكة في هذا المسار، وتقديم رؤى علمية تدعم تعزيز الاستدامة الاقتصادية وحماية الموارد الطبيعية.

لمعالجة موضوع الدراسة، قمنا بتقسيمها إلى ثلاثة محاور، المحور الأول عبارة عن إطار مفاهيمي للتحول من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الأخضر. خصصنا المحور الثاني، لعرض مسار التحول من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الأخضر في السعودية. المحور الثالث والأخير، تناولنا من خلاله إنجازات وتحديات السعودية في عملية بناء الاقتصاد الأخضر.

1. الإطار المفاهيمي للتحول من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الأخضر:

يعالج هذا المحور الإطار المفاهيمي للتحول من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الأخضر، من خلال تحديد المفاهيم الأساسية لكل من الاقتصاد الريعي والاقتصاد الأخضر، ثم إبراز أساسيات التحول بينهما في ضوء المتطلبات التنموية والبيئية.

1.1 مفهوم الاقتصاد الريعي:

قبل أن نعرف الاقتصاد الريعي نعرف الريع أولا، حيث يقصد به ذلك العائد المالي الناتج عن استغلال موارد طبيعية، لم يكن للإنسان دور في إنتاجها. ويعد هذا الريع عنصرا أساسيا في بنية الاقتصادات التي تقوم على مورد طبيعي واحد، كما هو الحال في دول مثل العراق والسعودية وليبيا وفنزويلا وقطر، حيث يشكل المصدر الرئيسي لتمويل أنشطتها الاقتصادية (الربيعي، 2022، صفحة 15،16). لذلك يعرف الاقتصاد الريعي بأنه ذلك النمط الاقتصادي الذي تعتمد فيه الدولة بصورة أساسية على استخراج مواردها الطبيعية لتأمين الجزء الأكبر من إيراداتها العامة وتمويل نفقاتها. ويؤدي هذا الاعتماد المفرط إلى تراجع الاهتمام بالقطاعات الإنتاجية، لاسيما الصناعة والزراعة، وهي القطاعات القادرة على تحويل المجتمع من مستهلك إلى منتج، وتحقيق مسار تنموي أكثر استدامة على المدى الطويل (فيفيان، 2023، صفحة 03).

إن هذا النمط الاقتصادي الريعي يفرز مجموعة من المخاطر والتهديدات، التي تنعكس سلبا على الدول التي تعتمده، تتلخص أبرزها فيما يلي (الشيمي، 2012):

– تشويه المؤشرات الاقتصادية نتيجة التركيز على قطاع الخدمات والعقارات، وتحويل المجتمع إلى مجتمع استهلاكي يركز على الرفاهية والمظاهر، ما يؤدي إلى انفصال بين العمل ومردوده الفعلي.

– الانكشاف الاقتصادي على الخارج، حيث تصبح الدول المعتمدة على الريع رهينة للمعونات والمنح والشروط الخارجية، ما يزيد من التبعية الاقتصادية والسياسية، ويهدد الأمن الغذائي والصحي، خاصة مع استيراد نسبة كبيرة من الاحتياجات الغذائية والدوائية.

– تركيز السيطرة على الثروة في يد فئة محدودة، ما يعزز ثقافة الاعتماد على الخارج بدلا من دعم الإنتاج المحلي.

– سوء توزيع الدخل القومي، مع تمركز الثروات لدى مجموعات قليلة غالبا مرتبطة بالنخبة الحاكمة، مما يؤدي إلى بروز قطاع خاص طفيلي وانتشار الفساد واستغلال الفرص غير المشروعة لتكوين الثروات.

1.2 مفهوم الاقتصاد الأخضر:

أول ظهور لمصطلح الاقتصاد الأخضر كان في عام 1989، في تقرير بيرس الذي هو أحد البحوث المعدة من طرف مركز لندن للاقتصاد البيئي، حيث ربط التقرير بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة، وعرف الاقتصاد الأخضر بأنه أداة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال السياسات الاقتصادية والمالية. رغم ذلك، لم يلق المصطلح آنذاك اهتماما دوليا كبيرا، لكنه بدأ يعود إلى التداول لاحقا في عام 2008، بعد الأزمات المالية العالمية وما ترتب عليها من أضرار اقتصادية واجتماعية، وبالتزامن مع أزمة الغذاء التي شهدها العالم بين 2008 و2009 نتيجة ارتفاع أسعار الأغذية الأساسية، وتهديد قرابة مليار شخص بالمجاعة وسوء التغذية، بالإضافة إلى تفاقم مشكلة التغير المناخي، بدأ برنامج الأمم المتحدة للتنمية في الترويج لمفهوم الاقتصاد الأخضر كحل يواجه هذه الأزمات ويحقق الاستدامة البيئية، حيث دعت الأمم المتحدة لعقد مؤتمر للتنمية المستدامة تحت عنوان الاقتصاد الأخضر في عام 2012 (الحميد، 2022، صفحة 405،406).

وقد عرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاقتصاد الأخضر بأنه نموذج اقتصادي يهدف إلى تعزيز جودة حياة الإنسان ودعم العدالة الاجتماعية، مع الحد بشكل واضح من التدهور البيئي ومن الضغط على الموارد الطبيعية. ويمكن تبسيط مفهومه باعتباره نهجا اقتصاديا يقوم على خفض انبعاثات الكربون، ورفع كفاءة استغلال الموارد، مع ضمان إشراك مختلف شرائح المجتمع في مسار التنمية (مهديد و تيتام، 2022، صفحة 04).

يتميز الاقتصاد الأخضر بأبرز الخصائص التالية (أرجيلوس و خيرجة، 2015، صفحة 84،85):

– قائم على خفض انبعاثات الكربون وتعزيز كفاءة استخدام الموارد الطبيعية، مع توفير نموذج اقتصادي يستوعب مختلف الفئات الاجتماعية دون إقصاء.

– الاعتماد على نمو الدخل وتوليد فرص العمل من جانب استثمارات عامة وخاصة موجهة نحو تقليل التلوث والانبعاثات وتحسين الأداء البيئي للقطاعات الاقتصادية.

– الرفع من مستوى كفاءة استهلاك الطاقة والموارد، ويعمل على حماية التنوع البيولوجي والحفاظ على الخدمات الحيوية للنظم البيئية من التدهور.

1.3 أساسيات التحول من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الأخضر:

التحول من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الأخضر يتم عبر مسارين، المسار الأول هو إطلاق المشاريع الخضراء والمسار الثاني هو إعادة توجيه الأنماط الحالية للإنتاج والاستهلاك. الجدول التالي يلخص الفرص التي يتيحها كل مسار من هذين المسارين والمنافع المتوقع تحقيقها منهما:

جدول رقم 01: مسارات التحول نحو الاقتصاد الأخضر

إطلاق المشاريع الخضراء	إعادة توجيه الأنماط الحالية للإنتاج والاستهلاك
ايجاد فرص اجتماعية واقتصادية جديدة بناء على أنشطة خضراء جديدة	*ايجاد فرص اجتماعية واقتصادية جديدة من خلال تحويل الأنشطة الاقتصادية الحالية إلى أنشطة خضراء*
• تحسين التدفقات التجارية مع التركيز على السلع والخدمات البيئية • إنتاج الطاقة المتجددة وتوزيعها • تشجيع المناهج الخضراء والأنشطة الابتكارية وأنشطة البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا على المستوى الإقليمي • تعزيز روح المبادرة والتثقيف وإعادة التدريب	• تشجيع النقل المستدام • تحويل مشاريع البناء والتصميم إلى مشاريع خضراء • تحويل مشاريع إنتاج الكهرباء إلى مشاريع خضراء • تحسين كفاءة أنظمة إدارة المياه وعمليات تحلية المياه وتوزيعها • تشجيع سبل العيش المستدام والزراعة المستدامة
المنافع المتوقعة	*المنافع المتوقعة*
• تشجيع الأنشطة شبه الخالية من الكربون • إتاحة مجالات جديدة لتحقيق النمو الاقتصادي • إيجاد فرص عمل جديدة • إيجاد مصادر دخل جديدة • تشغيل فئة الشباب في قطاعات جديدة	• الحد من انبعاثات الكربون • تحسين النقل العام • تخفيض الشح المائي • تحسين الأمن الغذائي • تنمية المناطق الريفية وزيادة الدخل • الحد من تدهور الأراضي والتصحر

Source: (ESCWA, 2011, p. 04).

يعكس الجدول مسارات التحول إلى الاقتصاد الأخضر عبر مجموعتين من الاستراتيجيات، الأولى تركز على إطلاق مشاريع وأنشطة خضراء جديدة، والثانية على تحويل الأنشطة القائمة إلى خضراء. كلا المسارين يسهمان في خلق فرص اقتصادية واجتماعية جديدة، من خلال الابتكار وتحسين كفاءة الموارد، مما يعزز النمو الاقتصادي ويوفر فرص عمل. تشمل المنافع المتوقعة منهما تحسين الاستدامة البيئية من خلال تقليل الانبعاثات، تعزيز الأمن الغذائي والمائي، ودعم تنمية المجتمعات المحلية.

يهدف التحول من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الأخضر بلوغ مجموعة من المقاصد، تتلخص أهمها فيما يلي (المالكي، 2017، صفحة 171):

– تحقيق توازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية من جهة، ومتطلبات حماية البيئة واستدامة مواردها من جهة أخرى.

– إعادة تشكيل أساليب تعامل الدول والشركات المتعددة الجنسيات مع الموارد الطبيعية والبشرية بما يضمن قدرا أعلى من الكفاءة والمسؤولية.

– تحسين إدارة الموارد الطبيعية عبر اعتماد ممارسات مستدامة تقلل الهدر والاستنزاف، وتحد من الانعكاسات البيئية السلبية للتنمية.

– تعزيز مقومات الازدهار الاقتصادي وتحقيق درجات أعلى من الاستقرار الاجتماعي.

– توجيه الاستثمارات بمختلف أنواعها نحو رفع كفاءة الطاقة والمياه، وتقليل المخلفات والتلوث، وتوسيع مجالات الابتكار في التقنيات الخضراء، بما يدعم نمو الاقتصاد المحلي ويوفر فرص عمل جديدة ويحسن أوضاع الفئات الهشة.

– الإسهام في الحد من آثار تغير المناخ عبر تبني أنماط إنتاج واستهلاك أقل إضرارا بالبيئة.

مما سبق يمكن القول إن التحول من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الأخضر يمثل انتقالا بنيويا من نموذج اقتصادي قائم على الاعتماد المفرط على عائدات الموارد الطبيعية، وما يرافقه من اختلالات إنتاجية واجتماعية، إلى نموذج تنموي بديل يرتكز على الاستدامة البيئية، وكفاءة استخدام الموارد، والعدالة الاجتماعية. فالاقتصاد الريعي يحد من تنويع القاعدة الإنتاجية ويعمق التبعية للخارج ويؤدي إلى سوء توزيع الدخل، في حين يسعى الاقتصاد الأخضر إلى تحقيق نمو اقتصادي منخفض الكربون عبر توجيه الاستثمارات نحو الطاقات المتجددة، وتحسين أنماط الإنتاج والاستهلاك، وحماية النظم البيئية. ويتم هذا التحول من خلال مسارين متكاملين، يتمثل الأول في إطلاق مشاريع خضراء جديدة، بينما يقوم الثاني على إعادة توجيه الأنشطة الاقتصادية القائمة نحو ممارسات أكثر استدامة، بما يفضي إلى خلق فرص عمل، وتعزيز الأمن الغذائي والمائي، والحد من آثار التغير المناخي، وتحقيق توازن فعال بين متطلبات التنمية وحماية البيئة.

2. مسار التحول من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الأخضر في السعودية:

يتناول هذا المحور مسار التحول من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الأخضر في المملكة العربية السعودية، من خلال إبراز الجهود الاستراتيجية الرامية إلى تنويع القاعدة الاقتصادية وتقليل الاعتماد على النفط. ويركز على ثلاثة مجالات أساسية هي الطاقة المتجددة، وحماية البيئة، وكفاءة الطاقة.

الاقتصاد الأخضر في المملكة العربية السعودية، هو أحد نماذج التنمية الاقتصادية سريعة النمو، إذ يعمل على ضمان النمو الاقتصادي المستدام، ومنع التلوث البيئي والاحتباس الحراري واستنزاف الموارد

والتراجع البيئي. بذلت السعودية جهودا للتحول إلى الاقتصاد الأخضر، من خلال إطلاق مجموعة من السياسات والاستثمارات التي شملت مختلف المجالات كما يلي:

2.1 مجال الطاقة المتجددة:

شهدت المملكة العربية السعودية خلال السنوات الأخيرة توسعا ملحوظا في مشاريع الطاقة المتجددة، بهدف بناء مزيج طاقوي مستدام وتعزيز أمن الطاقة. وفي هذا السياق، تم تأسيس "مدينة الملك عبد الله للطاقة الذرية والمتجددة" في 07 أفريل 2010، لتكون الجهة المسؤولة عن دمج مصادر الطاقة النظيفة. التي تشمل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة المستمدة من النفايات والحرارة الجوفية، في البنية الوطنية للطاقة.

كما وأطلقت المملكة العربية السعودية في عام 2018 مشروع مدينة الملك سلمان للطاقة المتجددة "سبارك"، الهادف إلى دعم التنويع الاقتصادي وتوسيع استخدام تقنيات الطاقة النظيفة. وارتبط المشروع باستراتيجية وطنية تستهدف رفع القدرة الإنتاجية من الطاقة المتجددة إلى 3.45 جيجاواط في عام 2020، ثم إلى 9.5 جيجاواط بحلول سنة 2030، وصولا إلى 54 جيجاواط بحلول عام 2040. وقد رافق ذلك عمل حكومي منظم لمراجعة التشريعات المحفزة لاستثمارات القطاع الخاص وتوسيع فرص الشراكة بين القطاعين العام والخاص، إلى جانب تبني خطوات تدريجية لتحرير سوق المحروقات، بما يعزز القدرة التنافسية لمشروعات الطاقة النظيفة.

وانضمت السعودية كذلك إلى "التحالف الدولي للطاقة الشمسية"، وعقدت اتفاقية مع مجموعة "سوفت بنك" لتنفيذ واحد من أكبر مشروعات الطاقة الشمسية في العالم بطاقة تصل إلى 200 جيجاواط. كما أطلقت مشروع "خطة الطاقة الشمسية 2030م"، وفتحت مكتب لتطوير مشروعات الطاقة المتجددة بوزارة الطاقة، لجذب الاستثمارات الأجنبية ودعم بناء قطاع وطني قوي. وبالتوازي، اتجهت المملكة إلى ربط محطات الطاقة الشمسية الصغيرة والمتوسطة بالشبكة الكهربائية الوطنية، وإنشاء مؤسسات تدريبية متخصصة لإعداد الكوادر الوطنية، وتعزيز منظومة التصنيع المحلي ومراكز أبحاث في مجال الطاقة المتجددة(Encyclopedia, 2025) .

الشكل الموالي يلخص جهود المملكة العربية السعودية في مجال الطاقة المتجددة:

شكل رقم 01: جهود المملكة العربية السعودية في مجال الطاقة المتجددة



المصدر: (السعودية، 2022، صفحة 18).

يعكس الشكل مختلف الإجراءات التي اتخذتها المملكة العربية السعودية لتعزيز الطاقة المتجددة، من خلال الانضمام للتحالفات الدولية، إطلاق مشاريع للطاقة الشمسية، جذب الاستثمارات الأجنبية، تأهيل الكوادر الوطنية، وإنشاء بنية تحتية محلية لصناعة الطاقة المتجددة، تجسيدا للجهود المبذولة في سبيل التحول من الاقتصاد الريعي، إلى الاقتصاد الأخضر.

2.2 مجال حماية البيئة:

في إطار حماية البيئة تبنت السعودية "مبادرة الاقتصاد الدائري للكربون"، وأبرزت ذلك على المستوى العالمي، لاسيما خلال قمة مجموعة العشرين بالرياض عام 2020. وتقوم هذه المبادرة على أربع ركائز تشمل خفض الانبعاثات، وإعادة استخدامها، وتدويرها، والتخلص منها بطرق آمنة، بما يسهم في بناء نموذج اقتصادي صديق للبيئة. كما أطلقت السعودية في هذا السياق "البرنامج الوطني للاقتصاد الدائري للكربون" عام 2021، بهدف الحد من تأثيرات التغير المناخي وتعزيز العوائد الاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب ترسيخ موقع المملكة كدولة رائدة عالميا في هذا المجال (العمودي و باجابر، 2025، صفحة 27). الشكل التالي يبين مضمون مبادرة الاقتصاد الدائري للكربون في المملكة العربية السعودية:

شكل رقم 02: مضمون مبادرة الاقتصاد الدائري للكربون في المملكة العربية السعودية



المصدر: (بدر، 2021).

يبرز هذا الشكل مفهوم الاقتصاد الدائري للكربون بوصفه إطارا متكاملا لإدارة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، يقوم على أربعة محاور رئيسية: الحد من الانبعاثات، إعادة استخدام الانبعاثات، إعادة التدوير، والتخلص من الكربون. يظهر هذا التوجه السعودي، نحو الاقتصاد الدائري للكربون دعما مباشرا لمسار الاقتصاد الأخضر بوصفه بديلا تدريجيا عن الاقتصاد الريعي القائم على العوائد النفطية الخام، إذ لا يكتفي بخفض الانبعاثات، بل يعيد إدماج الكربون في الدورة الاقتصادية عبر إعادة الاستخدام والتدوير والتحويل الصناعي. يساهم هذا النموذج في تنويع القاعدة الإنتاجية، وخلق فرص نمو اقتصادي مرتبطة بالتقنيات النظيفة، وهو ما يقلل من الاعتماد الأحادي على الريع النفطي. وعليه، فإن الاقتصاد الدائري للكربون، يمثل آلية انتقالية تجمع بين الاستدامة البيئية والنمو الاقتصادي، ويعزز التحول نحو اقتصاد أخضر مرن وقادر على تحقيق التنمية المستدامة، على المدى الطويل.

وأنشأت أيضا مجلسا للمحميات الملكية، يضم ثمانية مواقع بالمملكة لحماية الغطاء النباتي وتنميته. وفي 27 مارس 2021 أعلن ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود عن مبادرتي "السعودية الخضراء" و"الشرق الأوسط الأخضر"، اللتين تستهدفان رفع الغطاء النباتي، وتقليص الانبعاثات الكربونية، وتحسين جودة الهواء، وحماية البيئة البحرية. ومن المتوقع أن تمكن هذه المبادرات من تغطية ما يقارب 50% من إنتاج الكهرباء عبر مصادر متجددة بحلول عام 2030، إضافة إلى

تقليل ملايين الأطنان من الانبعاثات وتوسيع نطاق تدوير النفايات بنسبة تصل إلى 94% (Encyclopedia, 2025). والشكل التالي يوضح أبرز ما تتضمنه مبادرتي "السعودية الخضراء" و"الشرق الأوسط الأخضر":

شكل رقم 03: مضمون مبادرتي "السعودية الخضراء" و"الشرق الأوسط الأخضر"



المصدر: (المنجومي، 2021).

تعكس مبادرتي "السعودية الخضراء" و"الشرق الأوسط الأخضر" توجها استراتيجيا، نحو ترسيخ الاقتصاد الأخضر بوصفه مسارا بديلا عن النموذج الريعي التقليدي. فمن خلال التوسع في التشجير واسع النطاق، وحماية النظم البيئية، وخفض الانبعاثات، وتحقيق الحياد الكربوني بحلول 2060، تسهم هذه المبادرات في إعادة توجيه الاستثمار نحو قطاعات بيئية منتجة تولد قيمة مضافة وفرص عمل مستدامة. ينسجم هذا التوجه مع أدبيات الاقتصاد الأخضر التي تؤكد أن تنويع القاعدة الاقتصادية، وتعزيز رأس المال الطبيعي، والانتقال إلى أنماط إنتاج واستهلاك منخفضة الكربون، تمثل أدوات محورية لفك الارتباط بين النمو الاقتصادي والاعتماد على الريع، وتحقيق تنمية طويلة الأمد أكثر مرونة واستدامة.

ولإعادة هيكلة قطاع البيئة، أطلقت المملكة "الاستراتيجية الوطنية للبيئة" التي تتضمن 64 مبادرة ليتواكب هذا القطاع مع اتساع المملكة وتنوع بيئاتها، ومواكبة النمو الكبير في القطاعات المؤثرة في البيئة، وهذا من خلال إنشاء خمسة مراكز بيئية متخصصة تشمل: المركز الوطني للالتزام البيئي، والمركز الوطني

لتنمية الغطاء النباتي ومكافحة التصحر، والمركز الوطني لإدارة النفايات، والمركز الوطني لتنمية الحياة الفطرية، والمركز الوطني للأرصاد.

وعلى صعيد الابتكارات الصديقة للبيئة، تمكن فريق من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن من تصنيع أول سيارة شمسية عربية تسجل ضمن نظام SAE الأمريكي، وهي سيارة "وهج"، التي شاركت نسختها الأولى بنجاح في السباق الشمسي بأستراليا عام 2011.

وفي إطار رفع الوعي البيئي، أطلقت في مدينة جدة حملة "المعيشة البيئية المستدامة"، المنبثقة من مبادرة الخطة الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة "بيئتي علم أخضر وطن أخضر"، التي أطلقتها الجمعية البيئية السعودية ومجموعة يونيلفر بمشاركة أمانة محافظة جدة، الهادفة إلى تعزيز التعاون المجتمعي في حماية البيئة وتشجيع إعادة تدوير النفايات، وتنمية تقنيات الطاقة الخضراء، وربطها بمفاهيم الاقتصاد الأخضر (Encyclopedia, 2025).

2.3 مجال كفاءة الطاقة:

جاء تأسيس "المركز السعودي لكفاءة الطاقة" في 01 نوفمبر 2010، كخطوة مؤسسية تهدف إلى تعزيز كفاءة استخدام الطاقة وتنسيق الجهود الوطنية في هذا المجال، بما يسهم في الحفاظ على الثروات الوطنية وضمان استهلاك رشيد يرتبط بمستويات الإنتاج والدخل الوطني. كما شرعت المملكة في تشغيل محطات تحلية المياه المعتمدة على الطاقة الشمسية في الخفجي وينبع، وتستعد لتوسيع التجربة في مواقع أخرى مثل حقل وضباء وجزر فرسان، بهدف تقليل الاعتماد على المحطات التقليدية التي تعمل بالوقود الأحفوري (العمودي و باجابر، 2025، صفحة 21). الشكل التالي يبرز محتوى مبادرة المركز السعودي لكفاءة الطاقة:

شكل رقم 04: مضمون مبادرة المركز السعودي لكفاءة الطاقة



المصدر: (يماني، 2020).

وفي مسار الطاقة النظيفة، وقعت المملكة العربية السعودية عام 2010 عقدا يتضمن ثلاث مراحل لإنتاج 10 ميجاواط من الخلايا الشمسية بتقنية النانو، بهدف توفير مياه محلاة بتكلفة منخفضة واستخدام تقنيات متقدمة مثل الخلايا الشمسية المركزة في المرحلة الثالثة. كما استضافت المدينة المنورة

عام 2015 "المؤتمر العالمي الخامس بيئة المدن: من نفايات إلى طاقة"، ضمن جهود دولية ومحلية لدعم حلول الطاقة البديلة .(Encyclopedia, 2025)

إذن يمثل مسار التحول من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الأخضر في المملكة العربية السعودية توجها استراتيجيا يندرج ضمن إعادة هيكلة النموذج الاقتصادي وتقليص الاعتماد على النفط، من خلال الاستثمار المكثف في الطاقة المتجددة، وتعزيز حماية البيئة، ورفع كفاءة استخدام الطاقة. فقد عملت المملكة على تطوير مزيج طاقوي مستدام عبر توسيع مشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وإنشاء أطر مؤسسية وتشريعية محفزة للاستثمار. وفي المجال البيئي، تبنت مبادرات رائدة مثل الاقتصاد الدائري للكربون، ومبادرتي السعودية الخضراء والشرق الأوسط الأخضر، إلى جانب إطلاق الاستراتيجية الوطنية للبيئة، بما يعكس التزاما واضحا بخفض الانبعاثات، وحماية التنوع البيولوجي، وتحسين جودة الحياة. كما عززت المملكة كفاءة الطاقة عبر تأسيس المركز السعودي لكفاءة الطاقة، وتوسيع استخدام التقنيات النظيفة في تحلية المياه والإنتاج الصناعي، وهو ما يسهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام، ودعم الابتكار، وخلق فرص عمل جديدة، وتقوية مكانة المملكة ضمن مسار التحول العالمي نحو الاقتصاد الأخضر.

3. التجربة السعودية في بناء اقتصاد أخضر: الإنجازات والتحديات:

لرصد الإنجازات المحققة في عملية بناء نموذج الاقتصاد الأخضر في المملكة العربية السعودية، سوف نعتمد على مؤشر الأداء البيئي ومؤشر الاقتصاد الأخضر. وهما المؤشرين اللذين يتم اعتمادهما لقياس ما تم إنجازه وتحقيقه في تبني الاقتصاد الأخضر في أية دولة. مع الإشارة لمختلف التحديات التي واجهتها المملكة في مسار تحولها الاقتصادي.

مؤشر الأداء البيئي "Environmental Performance Index (EPI)" هو أداة قياس تصدرها جامعتي ييل وكولومبيا الأمريكيتين بالتعاون مع شركاء دوليين كل سنتين، لتقييم الأداء البيئي للدول، استنادا إلى مجموعة من المؤشرات الفرعية مثل جودة الهواء والمياه، التنوع البيولوجي، إدارة الموارد الطبيعية، والتحكم في انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري...إلخ. يتيح هذا المؤشر مقارنة الأداء البيئي بين الدول، وتحديد أولويات السياسات البيئية لتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة. يقاس مؤشر الأداء البيئي باستخدام نظام منهجي يعتمد على مجموعة من المؤشرات الفرعية، التي تغطي مجالات بيئية مختلفة، ويتم تجميع النتائج للوصول إلى درجة موحدة لكل دولة بين 0 (الأسوأ) و100 (الأفضل). ترتب الدول حسب درجاتها من الأعلى إلى الأدنى، ما يسمح بالمقارنة فيما بينها في قدرتها على تحقيق التنمية المستدامة وحماية البيئة (RAI, 2025). وللإشارة فإن المؤشرات الفرعية لمؤشر الأداء البيئي ليست ثابتة، وإنما يتم تحديثها، لتواكب التغيرات البيئية والسياسات الحكومية.

جدول رقم 02: تطور مؤشر الأداء البيئي في السعودية خلال الفترة 2010-2024

السنة	*2010	**2012	***2014	#2016	##2018	#2020	###2022	####2024
الترتيب	99	82	35	95	86	90	109	108
عدد الدول	163	132	178	180	180	180	180	180

المؤشر	55,3	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	57,47	46,5	37,9	42,5

المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على:

* (EMERSON, 2010, p. 08).

** (JAITEH, 2012, p. 10).

*** (ATHANASOGLOU, 2014, p. 24).

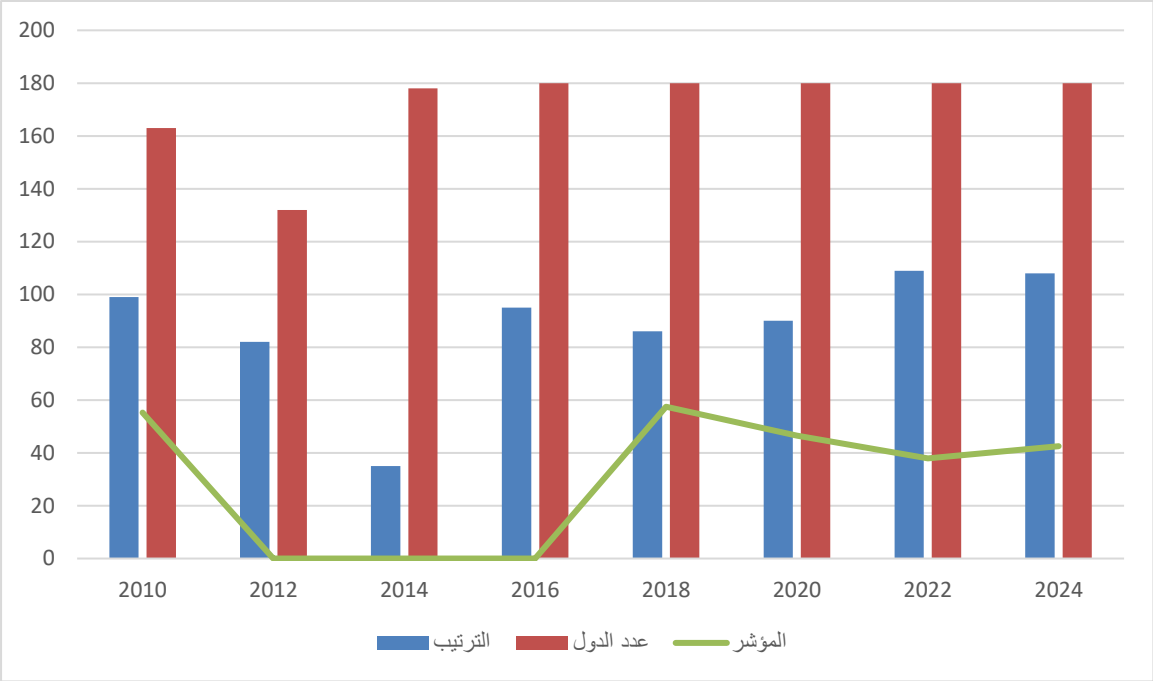
(الريماوي، 2024).

(ESTY, 2018, p. 07).

(WENDLING, 2022, p. 12).

(BLOCK, 2024, p. 12).

شكل رقم 05: تطور مؤشر الأداء البيئي في السعودية خلال الفترة 2010-2024



المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 02.

يعكس الجدول والشكل السابقين، تذبذب ترتيب المملكة العربية السعودية بخصوص مؤشر الأداء البيئي خلال الفترة من 2010 إلى 2024، مع ملاحظة تفاوت عدد الدول المشاركة وتوفر البيانات. في البداية، عام 2010، كانت السعودية تحتل المرتبة 99 من بين 163 دولة، مع مؤشر أداء بيئي بلغ 55.3، ما يشير إلى مستوى متوسط من الالتزام بالمعايير البيئية. لاحقا، يظهر تحسن مؤقت في عام 2012 و2014، حيث صعد الترتيب إلى 82 و35 على التوالي، رغم أن بيانات المؤشر لم تكن متوفرة لتلك السنوات، ما يعكس احتمالية تأثير تحديثات منهجية أو تفاوت في معايير التقييم.

من عام 2016 فصاعدا، يلاحظ تراجع محسوس في ترتيب السعودية إلى 95 ثم تذبذب حول المركز 86–109 حتى 2024، مع انخفاض المؤشر إلى 42.5 في هذه السنة. يعكس هذا التراجع تحديات مستمرة في إدارة الموارد البيئية، ومؤشرات على أن الجهود الوطنية لتحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والبيئة لم

تتحسن بشكل مستدام خلال العقد الأخير. يمكن تفسير هذا الاتجاه بالاعتماد الكبير على القطاع النفطي ونسب الانبعاثات المرتفعة، إضافة إلى تقلب الدعم المؤسسي والسياسات البيئية، ما يؤكد الحاجة إلى استراتيجيات أكثر تكاملا للتحول نحو اقتصاد أخضر مستدام.

إذن التغيرات في ترتيب ومؤشر الأداء البيئي للسعودية بين 2010 و2024 تشير إلى تحسن مؤقت متبوع بتراجع واضح، ما يعكس تحديات هيكلية في إدارة البيئة وسياسات التنمية المستدامة، مع ضرورة تعزيز الاستراتيجيات البيئية لضمان نتائج مستقرة على المدى الطويل.

مؤشر الاقتصاد الأخضر "Green Economy Index (GEI)"، هو مؤشر يقيس مدى تقدم الدول نحو اقتصاد أخضر مستدام وصديق للبيئة. طورته مؤسسة Dual Citizen الأمريكية، يغطي 160 دولة على مستوى العالم، منها 14 دولة عربية (جزر القمر، جيبوتي، مصر، موريتانيا، المغرب، تونس، البحرين، الأردن، الكويت، لبنان، عمان، قطر، السعودية، الإمارات العربية المتحدة) (فلفل، 2023، صفحة 03).

يقاس مؤشر الاقتصاد الأخضر من خلال منهجية متعددة المؤشرات، تقيم أداء الدول في الانتقال نحو اقتصاد أكثر استدامة وصداقة للبيئة. حساب المؤشر يعتمد على تجميع بيانات متنوعة لتقديم تقييم شامل لعدة أبعاد، يقيس المؤشر أداء كل دولة عبر أربعة أبعاد رئيسية متوازنة بالتساوي (كل منها بنسبة 25% من المجموع الكلي)، تتمثل هذه الأبعاد في تغير المناخ والعدالة الاجتماعية، خفض الكربون في قطاعات الإنتاج، الأسواق والاستثمار وفق مبادئ بيئية واجتماعية وحوكمة الشركات، الصحة البيئية والموارد الطبيعية. ضمن هذه الأبعاد الأربعة يوجد 18 مؤشرا فرعيا تغطي جوانب محددة مثل: انبعاثات الكربون وكثافة الكربون، الاستثمار في الأسواق الخضراء، العدالة الاجتماعية وسياسات العمل. يحتسب مؤشر الاقتصاد الأخضر بأخذ معيارين أساسيين: الأول هو مدى التقدم الزمني في أداء كل مؤشر منذ عام مرجعي (عادة 2005)، إلى آخر سنة متاحة من البيانات. أما الثاني فيتمثل في المسافة عن الأهداف العالمية المعتمدة من قبل المجتمع الدولي، أي مدى قرب أداء الدولة من الأهداف البيئية المستهدفة عالميا. تتراوح درجات التقييم بين 1 و100، وتصنف الدول إلى مستويات (منخفضة جدا، منخفضة، متوسطة، مرتفعة، مرتفعة جدا)، حسب الدرجة التي تحصل عليها، بعد تجميع درجات مختلف المؤشرات الفرعية (Citizen, 2025).

وحسب الإحصائيات المتوفرة لدينا فقد بلغت قيمة مؤشر الاقتصاد الأخضر في السعودية 31,34 في سنة 2016 واحتلت المرتبة 80 عالميا (VALENCIANO, 2016, p. 12)، مما يدل على مستوى متوسط نسبيا في الأداء البيئي والاقتصادي الأخضر مقارنة بالدول الأخرى. أما بالنسبة لسنة 2022، فقد احتلت السعودية المرتبة ما قبل الأخيرة عالميا بالرتبة 159وعربيا بالرتبة 13 (فلفل، 2023، صفحة 07)، مما يعكس أداء أقل مقارنة بالمعايير العالمية، فالسعودية شهدت تراجعا في مؤشرات الاقتصاد الأخضر عالميا خلال هذه الفترة، وذلك يعود إلى تحديات في السياسات البيئية، والاعتماد على الاقتصاد الريعي، وبطء التحول نحو الاقتصاد المستدام.

تواجه المملكة العربية السعودية مجموعة من التحديات في مسعاها نحو تحقيق اقتصاد أخضر مستدام، ويمكن تلخيص أبرز هذه التحديات كما يلي:

– إن التجربة نفسها في بناء اقتصاد أخضر تشكل تحديا بحد ذاتها. فمع الطموحات الكبيرة التي وضعتها المملكة لتأسيس اقتصاد قوي، أطلقت مشاريع تنموية ضخمة تسعى نحو التميز الحضري. غير أن هذا النمو يتطلب استمرارية توفر موارد طاقة متجددة، تغطي متطلبات النمو الاقتصادي السريع، وهو ما يشكل تحديا في تأمين مصادر الطاقة المتجددة، تكفي حجم المشاريع المتزايد.

– تحول الاقتصاد نحو الاقتصاد الأخضر يستلزم إعادة هيكلة سوق العمل، ونقل بعض الوظائف من قطاعات تقليدية نحو قطاعات جديدة متخصصة في الطاقة المتجددة. هذا التعديل في سوق العمل قد يتعارض مع سياسات الحد من البطالة إذا لم تتم إدارة التحول بشكل منسق.

– ظهور سياسات حماية جديدة وحواجز فنية مرتبطة بالاقتصاد الأخضر، ما يعني أن بعض أشكال التجارة أو الإنتاج ستواجه معايير جديدة. لذا، من الضروري مواكبة هذه التغييرات من خلال تدريب وتأهيل القوى العاملة على مهارات جديدة تتناسب مع المتطلبات الجديدة.

– من أبرز تحديات التحول للاقتصاد الأخضر، ارتفاع تكلفة تنفيذ مشاريع الطاقة المتجددة، بالإضافة إلى أن العائد الاقتصادي والبيئي قد لا يكون فوريا أو متكافئا مع التكلفة. الأمر الذي يتطلب تخطيطا استراتيجيا، واستثمار سيولة مالية كبيرة لضمان نجاح المشروع على المدى الطويل.

– بناء البنية التحتية للطاقة المتجددة، مثل محطات الطاقة الشمسية والرياح، يستلزم تأمين سلاسل إمداد قوية وموثوقة، وهو تحد لوجستي وبنيوي للسعودية، التي تحتاج إلى استثمارات ضخمة لتشييد هذه البنية.

– تكلفة إنتاج الطاقة المتجددة قد تبقى مرتفعة لاسيما في المراحل الأولى، ما يمثل عبئا ماليا ضخما في ظل تحولات كبيرة في الاقتصاد.

– سيؤدي التحول نحو الاقتصاد الأخضر إلى ارتفاع الطلب على صناعات الطاقة النظيفة، مما سيؤدي لزيادة الطلب على المواد الخام، الأمر الذي سيخلق تحديا أمام المملكة في تأمين الإمدادات المطلوبة لتلبية احتياجات السوق من هذه المواد على المدى القريب.

– تحدي التلوث، خاصة في ضوء النمو العمراني الكبير، حيث إن زيادة النفايات وانبعاثات المشاريع الكبيرة قد تعيق جهود التحول البيئي إن لم ترفق بسياسات فعالة لإدارة النفايات والتدوير.

– شح المياه وتدهور الأراضي يمثلان عائقا كبيرا أمام التنمية المستدامة، إذ تعتمد أي نهضة اقتصادية على مياه مستقرة وموارد طبيعية. ومع محدودية مصادر المياه العذبة في المملكة، فإن تلبية احتياجات النمو المستقبلي ستشكل تحديا بيئيا واستراتيجيا (الحربي، 2025، الصفحات 29-31).

– التحدي الديموغرافي بمعنى زيادة عدد السكان، حيث أن عدد السكان في المملكة العربية السعودية ينمو بمعدلات مرتفعة، فقد انتقل من أربع مليون نسمة في 1960 إلى حوالي 32 مليون نسمة في 2016.

– تحدي الأمن الغذائي بسبب الاعتماد الكبير للسعودية على الاستيراد الخارجي لأغلب احتياجاتها من الغذاء، وبسبب انتشار أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة.

– انخفاض الأراضي الصالحة للزراعة، حيث أنها لا تتجاوز 2% من مجمل المساحة الكلية للمملكة.

– انخفاض أراضي الغابات، حيث أنها تعاني الجفاف بسبب قلة المطر والرعي العشوائي، واستعمال أشجار الغابات في أغراض مختلفة كالتدفئة والنجارة...إلخ.

– اتساع مساحة الأراضي الصحراوية، حيث تشكل 92% من المساحة الكلية للمملكة (المالكي، 2017، صفحة 188،189).

إذن تشير تجربة السعودية في بناء الاقتصاد الأخضر إلى تحسن مؤقت في الأداء البيئي بين 2010 و2014، يليه تراجع واضح حتى 2024، مع أداء متوسط لمؤشر الاقتصاد الأخضر. يعود ذلك إلى الاعتماد على القطاع النفطي وبطء التحول نحو اقتصاد مستدام. تواجه المملكة تحديات تشمل تأمين الطاقة المتجددة، إعادة هيكلة سوق العمل، ارتفاع تكاليف المشاريع، شح المياه، تدهور الأراضي، النمو السكاني السريع، وأمن غذائي محدود، ما يستدعي استراتيجيات متكاملة لضمان تحول مستدام.

الخاتمة:

في الختام يمكن القول إن التحول من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الأخضر في المملكة العربية السعودية يشكل مسارا استراتيجيا يهدف إلى تجاوز اختلالات النموذج الاقتصادي القائم على الاعتماد المفرط على الريع النفطي، وبناء قاعدة اقتصادية أكثر تنوعا واستدامة. وقد تناولت الدراسة الإطار المفاهيمي لهذا التحول، ومسار عملية التحول في السعودية عبر الطاقة المتجددة، وحماية البيئة، وكفاءة الطاقة، كما استعرضت الإنجازات المحققة والتحديات المرتبطة بهذه العملية. وقد تبين من خلال الدراسة أن المملكة العربية السعودية أحرزت تقدما ملحوظا في هذا الاتجاه، من خلال إطلاق مشاريع ومبادرات وطنية كبرى، تقوم على كفاءة استخدام الموارد، وتوسيع الاستثمار في الطاقات المتجددة، وتعزيز حماية البيئة، ورفع كفاءة الطاقة. لكن في المقابل لا يزال هذا المسار يواجه تحديات هيكلية مرتبطة باستمرار الاعتماد النسبي على العائدات النفطية، وارتفاع تكلفة الاستثمارات الخضراء، والحاجة إلى تطوير الأطر المؤسسية والقدرات البشرية المتخصصة، إلى جانب محدودية مشاركة القطاع الخاص والتحديات البيئية المرتبطة بندرة المياه والتلوث والظروف المناخية، وهو ما يجعل هذا التحول عملية تدريجية تتطلب سياسات متكاملة وطويلة الأمد.

ومن خلال دراستنا توصلنا للنتائج التالية:

– أظهرت التجربة السعودية أن التحول من الاقتصاد الريعي نحو الاقتصاد الأخضر، يعد خيارا فعالا في تعزيز مرونة الاقتصاد الوطني في مواجهة الصدمات الخارجية وتقلبات أسواق الطاقة.

– بينت التجربة السعودية أن الإرادة السياسية، تمثل عاملا حاسما في تعزيز وتكريس الانتقال من النموذج الريعي إلى نموذج اقتصادي أكثر تنوعا واستدامة.

– أسهم تبني مشاريع الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، في تقليص الفجوة بين النمو الاقتصادي والضغط البيئي، ما يعكس تحولا تدريجيا في نمط التنمية في السعودية.

– التكامل بين السياسات الاقتصادية والبيئية، يشكل عنصرا حاسما في نجاح مسار التحول، بدل الاعتماد على مقاربات قطاعية معزولة.

– كشف مسار التحول الاقتصادي في السعودية عن دور متزايد للابتكار والتكنولوجيا النظيفة، في دعم تنافسية الاقتصاد الوطني وخلق قطاعات إنتاجية جديدة.

– الاقتصاد الأخضر يمثل فرصة لإعادة توجيه سوق العمل نحو وظائف مستقبلية أكثر استدامة، خاصة لفئة الشباب.

– أظهرت المبادرات البيئية الكبرى في السعودية أن التحول الأخضر، يعزز المكانة الإقليمية والدولية للمملكة في قضايا المناخ والتنمية المستدامة.

ولترسيخ نموذج تنموي أخضر أكثر توازنا واستدامة، ويعزز قدرة المملكة العربية السعودية على التكيف مع التحولات الاقتصادية والبيئية العالمية، نقدم مجموعة الاقتراحات التالية:

– مواصلة الإصلاحات الهيكلية، لتعزيز تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط.

– توسيع برامج التدريب وتنمية الكفاءات الوطنية في مجال الاقتصاد الأخضر.

– تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتسريع مشاريع الطاقة المتجددة.

– تطوير حوكمة بيئية قوية لضمان الاستدامة وحماية الموارد الطبيعية.

– تطوير الأطر التشريعية الداعمة للاقتصاد الأخضر.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

– أحمد رعد عبد الكافي الربيعي. (2022). *مأزق الدولة الريعية (هيمنة المورد الواحد)*. لبنان: دار روافد للطباعة والنشر والتوزيع.

– أحمد شكري الرياوي. (10 جوان, 2024). *مؤشر الأداء البيئي 2024 الدول الأفضل أداء بيئيا عالميا وعربيا*. تم الاسترداد من عالم عربي: /مؤشر-الأداء-البيئي-2024/ https://alamarabi.com/2024/06

– أمال أرجيلوس، و حمزة خيرجة. (30 سبتمبر, 2015). الاقتصاد الأخضر ودوره في تنمية الوظائف الخضراء. *التكامل الاقتصادي، 3*(3).

– أماني يماني. (19 فيفري, 2020). *كفاءة الطاقة مبادرة سعودية لتحقيق التنمية المستدامة*. تم الاسترداد من مكة المكرمة: https://makkahnewspaper.com/article/1504622/

– جمعية الاقتصاد السعودية. (2022). *الاقتصاد الأخضر*. السعودية: مركز التواصل والمعرفة المالية.

– حازم بدر. (27 أكتوبر, 2021). *الاقتصاد الدائري للكربون.. عندما يتحول الملوث إلى قيمة مضافة*. تم الاسترداد من العين الإخبارية: https://al-ain.com/article/circular-economy-carbon-pollutant-added-value

– خالد هاشم عبد الحميد. (2022). الاقتصاد الأخضر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة. *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، 36*(2).

– ريم أحمد حسين العمودي، و نادية أحمد باجابر. (نوفمبر, 2025). أثر نمو القطاع الصناعي على الاقتصاد الأخضر في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1992-2023). *المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات*(89).

– عبد الرحمن بن مانع بن هليل الحربي. (أوت, 2025). التحول نحو الاقتصاد الأخضر في المملكة العربية السعودية: الجهود المبذولة والتقدم المحرز الفترة (2016-2024). *المجلة القانونية، 25*(3).

– عبد السميع، فلفل وآخرون. (2023). *إمكانات ومعوقات نمو الاقتصاد الأخضر في الدول العربية*. الكويت: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.
– عبد الله بن محمد المالكي. (ديسمبر, 2017). التحول نحو الاقتصاد الأخضر: تجارب دولية. *المجلة العربية للإدارة*، *37*(4).
– فاطمة الزهراء مهديد، و دليلة تيتام. (2022). متطلبات التحول نحو الاقتصاد الأخضر بين النظرية والتطبيق دراسة مجموعة من التجارب الدولية الرائدة. *المجلة الجزائرية للأداء الاقتصادي*، *7*(1).
– محمد نبيل الشيمي. (13 فيفري, 2012). *الاقتصاد الريعي المفهوم والإشكالية*. تم الاسترداد من الحوار المتمدن: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=295122
– منى المنجومي. (25 أكتوبر, 2021). *"الشرق الأوسط الأخضر" يضيف 10 مليارات دولار للالتزام البيئي*. تم الاسترداد من independent عربية: https://www.independentarabia.com/node/271241/
– نصر الدين، فيفيان وآخرون. (ديسمبر, 2023). الاقتصاد الريعي ومدى تأثيره على بعض مؤشرات التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية (2000-2021). *مجلة جامعة سرت للعلوم الإنسانية*، *13*(2).

المراجع باللغة الأجنبية:

– ESCWA, e. a. (2011). *Green Economy in the Context of Sustainable Development and Poverty Eradication: Principles, Opportunities and Challenges in the Arab Region* . new york: economic and social commission for western asia.
– ATHANASOGLOU, S. o. (2014). *environmental performance index 2014 JRC Analysis and Recommendations.* luxembourg: publications office of the European Union.
– BLOCK, S. a. (2024). *2024 environmental performance index* . new haven: yale center for environmental law and policy.
– Citizen, D. (2025, december 22). *Global Green Economy Index™ (GGEI)*. Retrieved from Dual Citizen : https://dualcitizeninc.com/global-green-economy-index/
– EMERSON, J. a. (2010). *2010 environmental performance index.* new haven: yale center for environmental law and policy.
– Encyclopedia, S. (2025, december 2). *Green Economy in Saudi Arabia*. Retrieved from saudipedia: https://saudipedia.com/en/article/2798/economy-and-business/energy-and-natural-resources/green-economy-in-saudi-arabia
– ESTY, D. a. (2018). *2018 environmental performance index.* new haven: yale center for environmental law and policy.
– JAITEH, M. a. (2012). *2012 environmental performance index and pilot trend environmental performance index* . new haven: yale center for environmental law and policy.
– RAI, M. (2025, december 11). *What is Environmental Performance Index (EPI)?* Retrieved from CARBON TRAIL: https://carbontrail.net/blog/what-is-environmental-performance-index-epi/
– VALENCIANO, J. a. (2016). *GGEI 2016 measuring national performance in the green economy.* america: dual citizen.
– WENDLING, Z. a. (2022). *2022 environmental performance index.* new haven: yale center for environmental law and policy.